Al-Mukhtar Journal of Social Science 43 (2): 75-89, 2025
Doi: https://doi.org/10.54172/2e29fy82

Research Article

Open Access

ضمائر النصب المنفصلة في القرآن الكريم، دراسة نحوية دلالية

سميرة محمد إدريس بن عمور[1]*

الباحـــث الاول[1]*: قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، ليبيا

المستخلص: يستهدف هذا البحث التعرف على دلالة استعمال ضمائر النصب المنفصلة في القرآن الكريم، إذ في الإتيان بالمنفصل خروجٌ عن الغرض المتعارف عليه من استعمال الضمائر بشكل عام، والذي ينحصر في الإيجاز والاختصار في الكلام، لذلك كان الضمير المتصل آثر في النفوس وأقرب رحما عند متكلم العربية، فمتى قدِر على الضمير المتصل لم يأتِ بالمنفصل إلا لمعاني دلالية وبلاغية، ولا يخفى على كل ذي لُبٍّ أن لغة القرآن الكريم تتميز بالدقة في اختيار المفردات والتراكيب وأنها من أسباب إعجازه، وهو ما دفعنا إلى التعرف على دواعي استعمال الضمير المنفصل في هذا الأسلوب الرباني البديع، والتي يمكن إجمالها في القصر والاختصاص، وللاهتمام بالضمير، ولوقوعه تابعا لكلمة تفصل بينه وبين عامله، فاتبع البحث منهجًا استقرائيًّا تحليليًّا وصفيًّا لكل ضمائر النصب الواردة في القرآن الكريم، للوقوف على دقة اللفظ القرآني الفريد، الذي يضع كلَّ شيء في موضعه اللائق به.

الكلمات المفتاحية: ضمير النصب المنفصل، القصر والاختصاص، الآيات القرآنية، الدلالة البلاغية

[1]*Corresponding author:
Samira Mohammed Bin Amour,
samera.benamour@omu.edu.ly m
Arabic Language, Faculty of Arts - Omar Al-Mukhtar University, Libya

Received:
17/09/2025

Accepted:
25/10/2025

Publish online:
31/12/2025

Separate Accusative Pronouns in the Holy Quran, A Grammatical and Semantic Study

Abstract: This research aims to explore the semantic implications of the use of disjunctive object pronouns in the Holy Qur'an. The use of the disjunctive form represents a departure from the common purpose of pronouns in general, which is to achieve brevity and conciseness in speech. For this reason, the attached pronoun is more natural to the Arab speaker and closer to their linguistic instinct. Thus, whenever the attached form is possible, the disjunctive form is not used except for specific semantic and rhetorical purposes. It is well known that the language of the Qur'an is distinguished by its precision in the choice of words and structures, which is among the reasons for its inimitability. This motivated us to examine the motives behind the use of the disjunctive pronoun in this divine style of eloquence, which can be summarized in restriction and specification, emphasis on the pronoun itself, or its occurrence as a dependent element following a word that separates it from its governing word.

Keywords: Disjunctive object pronoun, Restriction and specification, Qur'anic verses, Rhetorical significance

The Author(s) 2024. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium ,provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

توطئة:

اهتم النحاة قديمًا بالضمير، فوقفوا على استعمالاته، وبيَّنُوا أغراضه، وقواعده، وأنواعه، لما له من أهمية كبيرة، ونظرًا إلى قيمته الدلالية، بوصفه جزءًا أساسيًّا من أساسيات اللغة، وُجِد في الاستعمال اللغوي لوظيفة خاصة؛ فهو علامة تشير إلى اسم غير ظاهر في الكلام، يستحق موقعه الإعرابي، وهو من أصغر الوحدات اللغوية التي شاركت الاسم في اسميته، خاصة مع الضمائر المتصلة، وتكمن أهمية الضمير سواء أكان متصلًا أم منفصلًا؛ في الإيجاز والاختصار وإزالة اللبس، فإذا كانت الضمائر المتصلة أخصر من الضمائر المنفصلة بأصل وضعها، فإن المنفصلة مختصرة مقارنة بالأسماء الظاهرة.

وتتميز الضمائر المنفصلة بالاستقلالية الإملائية والنحوية، فهي تُكتب مستقلة عن عاملها، فيسبق العامل، أو يتأخر عنها مفصولا بفاصل، و"الأصل العام الذي يجب مراعاته عند الحاجة للضمير هو: اختيار المتصل وتفضيله مادام في الاستطاعة، ولا يجوز العدول عنه إلا لسبب"[1]، فكان لاختيار الضمير المنفصل دواعٍ يتعذر معها الإتيان بالضمير متصلا، وكان لهذه الدواعي في القرآن الكريم دلالات معينة حُصرت في هذه الدراسة.

تعريف الضمير

الضَّمِير لُغةً: عرَّفه ابن فارس بقوله: "الضاد والميم والراء أصلان صحيحان، أحدهما يدل على دقةٍ في الشيء، والآخر يدل على غيبةٍ وتستُّر...ومنه الضِّمار وهو المال الغائب الذي لا يُرجى، وأضمرتُ في ضميري شيئًا؛ لأنه يُغيِّبه في قلبه وصدره"[2]، ولا يبتعد ابن منظور عن هذا المعنى، فالضمير عنده هو: "السر وداخل الخاطر، والضَّمِير: الشيء الَّذي تضمره في قلبك، تقول: أضمرتُ صَرْفَ الحَرْفِ إذا كان متحركًا فأسكنتَه، وأضمرتُ في نفسِي شيئًا، وأضمرتُ الشيء: أخفيتُه، وأضمَرَتْه الأرضُ: غيّبته، والجمع الضمائر"[3]، أو هو "من الضمور وهو الهُزَال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، وأغلب تلك الحروف الموضوعة له مهموسة، وهي التاء والكاف والهاء، والهمس هو الصوت الخفي"[4]، فالمعنى اللغوي يدور حول الاستتار والخفاء والغيبة.

وفي اصطلاح النحاة هو: "الموضوع لتعيين مسماه مشعرًا بتكلُّمه أو خطابه أو غيبته"[5]، وقيل هو: "اسم جامد مبني يدل على متكلم مثل "أنا – نحن"، أو مخاطب مثل "أنت – أنتِ – أنتما..."، أو غائب مثل: "هو– هم– هي هما.."[6]، ويسميه سيبويه الإضمار، أو علامة الإضمار، أو علامة المضمر، ويُشير به إلى ما لم يُصرَّح بذكره؛ "لأنك إذا ذكرت من هذه الأسماء فإنه مُحالٌ أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبِر عن عملٍ، أو صفة غير عمل، ولا تُريد أن تُعرِّفه بأنه زيدٌ أو عمرو"[7]، وعدَّه من الأسماء المبهمة مع أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، يقول: "والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وتِيكَ، وأُولئك، وهُوَ، وهِيَ، وهما، وهم، وهنَّ، وما أشبه هذه الأسماء"[8].

ولهذا عُدَّت الضمائر "علامات تشير إلى أسماء محجوبة عن الظهور في الكلام، وتستحق موقعها الإعرابي، وبذلك يكون المسند إليه، والمضاف إليه، والمفعول به؛ مفهومًا من صيغة التركيب"[9].

وقد اتفق القدماء على اسمية الضمائر وفق تقسيمهم الثلاثي للكلمة، ويشير مدلول الضمير إلى ذلك القسم من الأسماء الذي يقابل الاسم الظاهر، فهو من أصغر الوحدات اللغوية التي تشارك الاسم في الاسمية، ولا فرق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الأسماء المترادفة، بخلاف البصريين الذين يرون أنَّ المضمرات نوعٌ من المكنيات، فكل مضمر مكني، وليس كل مكني مضمرًا، فالكناية إقامة اسم مقام اسم تورية وإيجازًا، وقد يكون ذلك بالأسماء الظاهرة نحو: فلان والفلان...

اعتنى المحدثون بالضمائر، وعلى رأسهم تمَّام حسان الذي أفرد لها قسمًا خاصًا في نظريته المتكاملة وفق المعنى والمبنى، التي اعتمد في وصفها على التقسيم والتصريف، جعلها تضم إلى جانب ضمائر الشخص؛ ضمائر الإشارة، وضمائر الموصول، وجاء تقسيمه للكلام على سبعة أقسام: الاسم ومعناه الاسمية، والصفة ومعناها الوصفية، والفعل ومعناه الفعلية، والضمير ومعناه الإضمار، والخالفة ومعناها الإفصاح، والظرف ومعناه الظرفية، والأداة ومعناها التعليق بها[10]، فالضمائر تشترك مع غيرها من أقسام الكلام في بعض الخصائص، غير أنها تمتاز بأخرى تجعل منها قسمًا قائمًا بذاته.

ويُؤتى بالمضمرات كلها لضرب من الإيجاز والاختصار واحترازًا من الإلباس، كما جِيء بحروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال[11]، فالضمائر أخصر وأكثر إيجازًا من الأسماء الظاهرة، سواءٌ أكانت متصلة أم منفصلة، كما يؤتى بها أيضًا تجنبًا للتكرار، ما أكسبها أهمية كبيرة في الدرس النحوي العربي من حيث إسهامها في الربط والتماسك اللفظي في النص.

وتُعدُّ الضمائر من أعرف المعارف، وإنما صارت معرفة؛ "لأنك إنما تضمِر اسمًا بعد ما تعلمُ أنَّ مَن يُحدِّث قد عرف من تعني وما تعني، وأنك تريد شيئا يعلمه"[12]، فلم تحتج إلى الإضافة، كما أنَّ الضمائر كلها مبنية وإنما بُنِيت لوجهين:

- شبهها بالحروف ووجه الشبه أنها لا تستبد بنفسها وتفتقر إلى تقدُّم ظاهر ترجع إليه، فصارت كالحروف لا تستبد بنفسها ولا تفيد معنى إلا في غيرها.
- والوجه الثاني أن المضمر كالجزء من الاسم المظهر، إذ كان قولك: زيدٌ ضربته، إنما أتيت بالهاء لتكون كالجزء من اسمه دالًّا عليه، إلا أنك ذكرت الهاء ولم تذكر الجزء من اسمه[13].

وينقسم الضمير بحسب مدلوله إلى ما يدل على متكلم، أو مخاطب، أو غائب، وينقسم بحسب ظهوره في الكلام، وعدم ظهوره إلى ومستتر بارز، والمستتر ما ليس له صورة في اللفظ، والبارز ما له صورة في اللفظ، وينقسم البارز إلى: ضمير متصل وهو: الذي لا يمكن أن يقع في أول الكلام، ولا يصح أن يقع بعد إلا، أي

الذي يقع دائمًا في آخر الكلمة ويكون متصلًا بها، إذ لا يمكن النطق به وحده؛ لأنه لا يستقل بنفسه، كتاء الفاعل، وواو الجماعة، وألف الاثنين، والهاء والكاف والياء.

أما الضمير المنفصل فهو: ما يصح أن يُبتدأ به الكلام، ويمكن أن يقع بعد إلا، أي يمكن أن ينفصل عن الكلام، فهو يستقل بنفسه عن عامله، فيسبق العامل أو يتأخر عنه[14].

وقد فرَّق النحويون بين الضمائر المتصلة والمنفصلة على أساس الموقع الذي يأخذه الضمير في التركيب، فالضمير المتصل يُعامل من الناحية الإملائية معاملة جزء الكلمة، وليس كلمة مستقلة، غير أنه من الناحية النحوية يُعامل معاملة الكلمة المستقلة، ويختص الضمير المتصل بمحل الرفع والنصب والجر.

أمّا الضمير المنفصل فيتميز بالاستقلال من الناحيتين الإملائية والنحوية، ويختص بمحل الرفع، كـ"أنا ونحن، أنت وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ، وهو وهي وهما وهم وهنَّ، وبمحل النصب وهو اثنا عشر ضميرًا على النحو الآتي: إيَّاي – إيَّانا – إيَّاك – إيَّاكِ – إيَّاكما – إيَّاكم – إيَّاكن – إيَّاه – إيَّاها – إيَّاهما – إيَّاهم – إيَّاهن، وهذه الضمائر هي موضوع الدراسة، أمَّا الجر فليس له ضمائر منفصلة تختص به.

وقد كان لتأسيس اتصال الضمير وانفصاله على معايير الموقع الإعرابي انعكاس على التركيب من حيث التقديم والتأخير، خاصة مع ضمائر النصب، غير أنَّ هذا النوع من الضمائر فيه إشكالٌ، لذلك كثر اختلاف العلماء فيه، فقال سيبويه، والخليل، والأخفش والمازني، والفارسي: إنَّ الاسم المضمر هو (إيَّا)، إلا أنَّ سيبويه يرى أن ما يتصل به من حروف هي لواحق مجردة عن الاسمية؛ للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة، وعُدَّ هذا القول من أسدِّ الأقوال وأحسنها، أمَّا الخليل والأخفش والمازني فقد ذهبوا إلى أنَّ (إيَّا) مضمر مضاف إلى الكاف ونحوها، واعتمدوا في هذا الرأي على ما حُكِي عن بعض العرب قولهم: "إذا بَلَغَ الرَّجُلُ الستينَ فإيَّاه وإيَّا الشَّواب"، فوقوع الاسم الظاهر موقع هذه الحروف مخفوضًا بالإضافة يدل على أنها أسماء في محل جر، وذكر سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل، إنما قال: حدثني من أتهم عن الخليل أنه سمعه من أعرابي، والرواية شاذة لا يُعتدُّ بها، وذهب الزجاج والسيرافي إلى أن (إيَّا) اسم ظاهر يضاف إلى سائر المضمرات، أمَّا الكوفيون فيرون أنَّ (إيَّاك) بكماله اسم؛ وضُعِّفَ هذا القول إذ ليس في الأسماء الظاهرة والضمائر ما يختلف آخره كافًا، وهاءً وياءً، في حين ذهب بعضهم إلى أنَّ الضمائر هي اللواحق و(إيا) دعامة وعماد لها، واسُتحسِن هذا الرأي لقربه من الصواب[15].

ولـ(إيَّا) سبع لغات قُرِئ بها، تشديد الياء وتخفيفها مع همزة مكسورة أو مفتوحة، أو إبدالها هاء مع كسرها، أو تخفيف الياء مع كسر الهمزة وفتحها، ومع كسر الهاء ومع فتحها[16].

ويرى العلماء أن الأصل عند الحاجة لضمير النصب (خاصة) أن يُؤتى به متصلا، ولا يُؤتى بالضمير منفصلا إلا إذا تعذَّر الاتصال، يقول ابن جني (ت 392هـ): "فلمَّا كان الباعث عليه، والسبب المقتاد إليه؛ إنما هو طلب الخفة به، كان المتصل منه آثر في نفوسهم، وأقرب رحمًا عندهم، حتى إنهم متى قدروا عليه؛ لم يأتوا بالمنفصل مكانه"[17].

ويقول الثمانيني: "واعلم أنك إذا قدرت على الضمير المتصل قَبُح أن تأتي بضمير منفصل؛ لأن المتصل أسهل وأوجز من المنفصل"[18]، وفيه يقول ابن مالك (ت 672هـ)[19]:

وفِي اخْتِيارٍ لا يَجِيءُ المُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ المُتَّصِلْ

غير أن هناك حالتين يجوز فيهما أن يُؤتى بالضمير منفصلا مع إمكان أن يُؤتى به متصلا، أشار إليهما ابن مالك في قوله[20]:

وَصِلْ أو افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، ومَا أَشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ الخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، واتّصَالا أَخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالا

أي إذا كان الفعل أو ما يشبهه قد نصب مفعولين ضميرين، الثاني منهما ليس خبرًا في الأصل، كما أنَّ أولهما أعرف من الثاني، كما في قولهم: الدرهم سلنيه، فيجوز انفصال الضمير فتقول: سَلني إياه، كذلك يجوز فصل الضمير إذا كان الضمير الثاني منصوبًا بـ(كان)، أو إحدى أخواتها، كُنتُه، وكنتُ إيّاه.

وجوب الإتيان بضمير النصب منفصلا:

يجب أن يُؤتى بضمير النصب منفصلا، في حالات أشهرها:

- الضرورة الشعرية كقول الشاعر[21]:

بِالبَاعِثِ الْوَارِثِ الأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ فِي دَهرِ الدَّهَارِيرِ

- تقديم الضمير على عامله لداعٍ بلاغي، كالقصر مثلا: (إيَّاك نعبدُ).
- أن يكون الضمير محصورا بإلا أو إنما كقوله تعالى: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ (الإسراء: 23).
- أن يكون عامله اللفظي محذوفًا، مثل: إيَّاك والكذب.
- أن يكون الضمير تابعًا لكلمة تفصل بينه وبين عامله كقوله تعالى: ﴿يُخْرِجونَ الرَّسُولَ وإيَّاكُم﴾ (الممتحنة: 1).
- أن يقع الضمير بعد واو المصاحبة (واو المعية)، نحو: حضر الرِّفاق، وسأسافر وإيَّاهم إلى المدينة.
- أن يكون مفعولا به لمصدر مضاف إلى فاعله، نحو: سرتُ من إكرام العقلاء إيَّاك.
- أن يقع بعد اللام الفارقة كقول الشاعر[22]:

إنْ وجَدتُ الصَّدِيقَ حقًّا لإيَّا ك، فَمُرْني، فلن أزالَ مُطِيعًا

- أن يكون منادى عند منْ يُجيز نداء الضمير، نحو: يا إيَّاكَ.
- أن يكون الضمير منصوبا وقبله ضمير منصوب، والناصب لهما عامل واحد مع اتِّحاد رتبتي الضمير، تقول: علمتُني إيَّاي، وعلمتك إيَّاك، وعلمته إيَّاه[23].

والمتتبع لحالات انفصال ضمير النصب في القرآن الكريم يجدها تنحصر في:

اجتماع ضميري نصب متحدَي الرتبة:

ذكر ابن مالك أنَّ من الحالات التي يتعيّن فيها فصل ضمير النصب؛ إذا اجتمع ضميرا نصبٍ واتَّحدَا في الرتبة– كأن يكونا لمتكلمَيْن، أو مخاطَبيْن، أو غائبَيْن– فإنَّه يلزم الفصل في أحدهما، فتقول: أعطيتَني إيَّايَ، وأعطيتُكَ إيَّاكَ، وأعطيْتُهُ إيَّاهُ، ولا يجوز اتصال الضميرين[24]، وقد اجتمع ضميرا نصبٍ واتَّحدا في رتبة الغائب في قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلاَّ عَن مَّوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ﴾ [التوبة 114]، استُعمِل الفعل (وعَد) متعديًا لمفعولين، فـ"وقع ضمير النصب (إيّاه) مفعولا ثانيا، واختلف في الضمير المرفوع والمنصوب المنفصل، فقيل– وهو الظاهر– إنَّ المرفوع يعود على إبراهيم، والمنصوب على أبيه، أي: إنَّ إبراهيم كان وعد أباه أن يستغفر له، يدل عليه قراءة الحسن، وحمّاد الراوية: وعدها أباه، وقيل المرفوع لأبي إبراهيم والمنصوب لإبراهيم، أي: أباه وعده أن يؤمن"[25]، فعند اتحاد الضميرين في الرتبة يتعيّن الفصل في أحدهما، بخلاف لو اجتمع ضميران واختلفا في الرتبة بأن كان أحدهما أخصُّ من الآخر؛ جاز فصل أحد الضميرين وتقديم الأخصِّ منهما.

تقديم الضمير على عامله:

ومن حالات الإتيان بضمير النصب منفصلا؛ مجيئه مقدَّما على عامله، ولا يخفى ما للتقديم في العربية من دلالات ومعانٍ، فهو "بابٌ كثير الفوائد، جَمُّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يَفْتَرُّ لك عن بديعة، ويُفْضِي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شِعرًا يروقك مسمَعُهُ، ويَلْطُف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سببَ أن راقك ولطُف عندك، أن قُدِّم فيه شيء، وحُوِّل اللفظ عن مكانٍ إلى مكان"[26].

ففي قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾، [سورة الفاتحة 4]، أتى بالضميرين منفصلين، مُقَدّمين على عاملهما، والغرض من ذلك الدلالة على الاختصاص والحصر، وهذا نظير قولنا: (أكرمتُك)، يفيد أنَّ المتكلم أكرم المخاطب، ولا يفيد أنه خصَّه بالإكرام، بخلاف (إيّاك أكرمتُ) فإنه يفيد أنه خصّه بالإكرام، فلم يكرم أحدًا غيره.

ويرى المفسرون أنَّ الحصر في قوله تعالى: (إيَّاك نعبدُ) حقيقي؛ لأن المؤمنين المُلقَّنِين لهذا الحمد لا يعبدون إلا الله، ويرى بعضهم أن التقديم لا يفيد إلا الاهتمام والاعتناء لا الحصر، ثم عطف عليها جملة (إيَّاكَ نَسْتَعِين)، ولم تُفصل عنها بطريقة تَعدادِ الجُمل مقام التضرع ونحوه من مقامات التعداد والتكرير كُلاًّ أو بعضًا؛ للإشارة إلى خُطُور الفعلين جميعًا في إرادة المتكلمين بهذا التخصيص، أي نخصك بالاستعانة أيضًا مع تخصيصك بالعبادة، والاستعانة: طلب العون أو المعونة من الله تعالى.

أمَّا الحصر في قوله تعالى: (إيّاك نستعين) فهو حصرٌ ادعائي للمبالغة؛ لعدم الاعتداد بالاستعانات المتعارفة بين الناس، ومعنى الحصر هنا لا نستعين على عظائم الأمور التي يُستعانُ فيها بالناس إلاَّ بالله

تعالى، فيُفيد عندئذٍ التعريض بالمشركين؛ لأن القصر الحقيقي لا يصلح أن يكون لردِّ الاعتقاد إلَّا تعريضًا؛ لأن معناه حاصلٌ على الحقيقة.

فتركُ طريق القصر إيماءٌ إلى أن المقام لا يقبلُ الشِّركَةَ، وأنَّ من حقِّ الاستعانة أن لا تكون إلا بالله، ويرى علماء البلاغة أن الفعل إذا كان مقصورًا في نفسه، فارتكابُ طريق القصر لغوٌ في الكلام.

أمَّا وجه تقديم (إيَّاك نعبد) على (إيَّاك نستعين)، فلأنَّ العبادة تقرِّب للخالق، فهي أجدر بالتقديم في المناجاة، وأمَّا الاستعانة فهي لنفع المخلوق[27].

فالدلالة التي تُفهَم من تقديم مفعولي (نعبد ونستعين) هي الاختصاص، والمعنى نخصك بالعبادة، ونخصك بالاستعانة، فلا نعبد إلا إيَّاك، ولا نستعين إلا بك، "ولو قيل نعبدك؛ لم يُفد نفي عبادتهم لغيره"[28]، كما كان لتكرير ضمير النصب (إيّاك) أيضا أثر في الدلالة على الاختصاص، جاء في روح المعاني: "في سر تكرار (إيَّاك) فقيل: للتنصيص على طلب العون منه تعالى، فإنّه لو قال سبحانه: (إيّاك نعبد ونستعين) لاحتمل أن يكون إخبارًا بطلب المعونة من غير أن يُعيِّن ممن يطلب، وقيل: لو اقتصر على واحدة ربما توهَّم أنه لا يتقرب إلى الله إلا بالجمع بينهما، والواقع خلافه"[29]، كما لا يخفى ما في التكرار من القوة والاهتمام.

فلو قيل: لِمَ عُدل عن لفظ الغيبة (إيّاه) إلى لفظ الخطاب (إيَّاك)؟ يقول الزمخشري: "يُسمى هذا التفاتًا في علم البيان، وذلك على عادة افتنانهم في الكلام وتصرفهم فيه، ولأن الكلام إذا نُقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع، وإيقاظًا للإصغاء إليه من إجرائه على أسلوب واحد، كما تختص مواقعه بفوائد منها؛ أنه لمَّا ذَكَر الحقيق بالحمد، وأجرى عليه تلك الصفات العظام تعلّق العلم بمعلوم عظيم الشأن حقيق بالثناء وغاية الخضوع والاستعانة في المهمات، فخوطب ذلك المعلوم المتميز بتلك الصفات فقيل (إيّاك) يا مَنْ هذه صفاته نخص بالعبادة والاستعانة، لا نعبد غيرك ولا نستعينه"[30]، في حين أتى بالضمير المتصل في قوله: (اهدنا)، ولم يقل (إيانا اهدِ)؛ لأنه "لا يصح التقديم؛ إذ لا يصلح طلب التخصيص بالهداية دون سائر الناس، فلا يصح أن تقول: اللهم اهدني ولا تهدِ أحدًا سواي"[31].

وقد لا يكون تقديم ضمير النصب للدلالة على تخصيص العبادة وحصرها، كما في قوله تعالى: ﴿تَبَرَّأْنَا إِلَيْكَ مَا كَانُواْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ [القصص 63]، فقدَّم المفعول (إيانا)، دون أن يقال يعبدوننا؛ للاهتمام بهذا التبرؤ مع الرعاية على الفاصلة[32].

ومثله في قوله تعالى: ﴿أَهَؤُلاء إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ 40]، فقد قدَّم المفعول (إياكم) على (يعبدون)؛ لأنه مفرّغٌ من مفعوله، للاهتمام والعناية، يقول الجرجاني: "كأنّهم يقدمون الذي بيانه أهمُّ، وهم ببيانه أعْنَى، وإن كانا جميعًا يُهِمانهم ويَعْنِيانهم"[33].

كما قُدِّم الضمير (إيَّانا) وجوبًا في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ شُرَكَاؤُهُم مَّا كُنتُمْ إِيَّانَا تَعْبُدُونَ﴾ [يونس 28]، على الفعل (يعبدون)، للاهتمام به وللاختصار، ولو تأخر للزم اتصاله.

أمَّا في قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾ [البقرة 40]، فتقديم الضمير ليس كالسابق، إنما هو من باب الاشتغال، إذ يُعرب الضمير المنفصل (إياي) في محل نصب لفعل مقدَّر يفسره المذكور، والتقدير (ارهبوا)، ولا يصح أن يكون مفعولا لـ(ارهبونِ)؛ لاستيفاء الأخير لمفعوله الضمير بعد نون الوقاية، وتقديم المفعول أفاد الاختصاص، يقول ابن عاشور: "ليحصل من الجملة إثباتٌ ونفي، واختير من طرق القصر طريق التقديم دون (ما) و (إلا)، ليكون الحاصل بالمنطوق هو الأمر برهبة الله تعالى، ويكون النهي عن رهبة غيره حاصلا بالمفهوم، فإنهم إذا رهبوا الله تعالى، حرصوا على الإيفاء بالعهد"[34]، ويرى العلماء أن تقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره آكد في إفادة التقديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل من غير الاشتغال بضميره، يقول الزمخشري: "هو من قولك زيدًا رهّبته، وهو أوكد في إفادة التخصيص من (إيَّاك نعبد)"[35].

ويُلحظ وجود الفاء في هذا التركيب ونحوه كثيرًا في القرآن الكريم، وفيها قولان:

أحدهما: أنها جوابٌ مقدرٌ تقديره: تنبَّهوا أو نحوه، ثم قدَّم المفعول إصلاحًا للفظ؛ لئلا تقع الفاء صدرًا.

والآخر: أنها زائدة[36].

وأيًّا كان نوعها فاقتران الفاء مع التقديم فيه مبالغة، إذ المعنى: أوفوا بعهدي أوفِ بعهدكم، ومهما يكن من شيء فإيَّاي فارهبوني، فلمَّا حذفت جملة الشرط بعد واو العطف بقيت فاء الجواب موالية لواو العطف، فزحلقت إلى أثناء الجواب؛ كراهية توالي حرفين، فقيل: وإيَّاي فارهبون بدلا أن يقال: فارهبون، ولهذا جزم بعضهم بأن هذه الفاء مهما وُجدت في الاشتغال دلت على شرط عام محذوف.

وخلاصة القول فإنَّ في تقديم الضمير مع الاشتغال إفادة الاختصاص والحصر، وليس الحصر والاختصاص إلا تأكيدًا على تأكيد، لذلك يرى بعض العلماء أن تقديم الضمير في قوله تعالى: ﴿بَلْ إِيَّاهُ تَدْعُونَ﴾ [الأنعام 41]، للاعتناء، وإن كان في الجملة حصرٌ واختصاص فمن قرينة أخرى، وهناك من يرى أن تقديم الضمير أفاد الاختصاص لا غير[37].

وهذا القول هو الراجح في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَشْتَرُواْ بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلاً وَإِيَّايَ فَاتَّقُونِ﴾ [البقرة 41]، غير أنَّ التعبير في الآية بـ(فارهبون)، وفي الثانية بـ(فاتقون)، "لأن الرهبة مُقدَّمة التقوى، إذ التقوى معتبرٌ فيها العمل بالمأمورات واجتناب المنهيات"[38].

ومنه قوله تعالى: ﴿يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت 56]، فهو أيضًا من باب الاشتغال أي: فإيَّاي فاعبدوا فاعبدون، وقيل في الفاء في (فإيّاي) أنها فاء التفريع، وفي (فاعبدون) إمَّا مؤكدة للفاء الأولى للدلالة على تحقيق التفريع في الفعل وفي معموله، أو تكون واقعة في جواب شرط محذوف؛ لأن المعنى: إنَّ أرضي واسعة، فإن لم تخلصوا العبادة في أرضي فاخلصوها لي في غيرها، ثم حذف الشرط، وعوَّض عن حذفه تقديم المفعول مع إفادة تقديمه معنى الاختصاص[39].

ومن إفادة الحصر والاختصاص قوله تعالى: ﴿وَاشْكُرُواْ لِلَّهِ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [البقرة172]، قدّم المفعول (إيّاه)؛ أي: إن كنتم تخصونه بالعبادة، وتعتقدون حقًّا بوحدانيته تعالى، وتؤمنون بانفراده بالسلطة والتدبير، فاشكروا له خلق هذه النعم وإباحتها لكم، ولا تجعلوا له أندادًا تطلبون منهم الرزق.

وقد تكرر هذا التخصيص أيضًا في قوله تعالى: ﴿لَا تَسْجُدُواْ لِلشَّمْسِ وَلَا لِلْقَمَرِ وَٱسْجُدُواْ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَهُنَّ إِن كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [فصلت 37]، فقد روي أن أناسًا كانوا يسجدون للشمس والقمر كالصابئين في عبادتهم الكواكب، ويزعمون أنهم يقصدون بالسجود لهما السجود لله، فنُهوا عن هذه الواسطة، وأُمِروا أن يقصدوا بسجودهم وجه الله تعالى خالصًا، إن كانوا يعبدونه موحدين غير مشركين[40].

فكان تقديم ضمير النصب (المفعول به) في نحو هذه الآيات واجبًا، إذ لو تأخّر وجب اتصاله بالفعل؛ لأنَّ الغرض من التقديم الدلالة على الحصر والتخصيص، فضلًا عن التأكيد من غير استعمال الأداة.

ومما يؤكد أهمية فصل ضمير النصب تكرار الآية الكريمة في سياق آخر في قوله تعالى في سورة النحل [آية 114]: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلاً طَيِّباً وَٱشْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾، فقد اخْتُلِف في المقصود من قوله تعالى: (إن كنتم إياه تعبدون)؛ فقيل الخطاب للمؤمنين الذين يعبدون الله ولا يعبدون غيره، دلَّ على ذلك الحصر في الجملة الذي يدل عليه تقديم المفعول، ويشمل أيضًا غيرهم وهم المشركون، وهم يعبدون الأصنام والآلهة من دون الله، وجُعِل الخطاب للمشركين بدعوى أنَّ المراد بالعبادة في قوله: (إن كنتم إياه تعبدون) الإطاعة، أو أنَّ المعنى تقصدون بعبادتكم لآلهتكم عبادته تعالى، ورُدَّ هذا القول بأنَّ جعل العبادة بمعنى الإطاعة يحتاج إلى قرينة ولا قرينة، كما أنَّ المشركون لا يعبدون الله تعالى ولو بإشراكه بالعبادة، ولا يقصدون بعبادة آلهتهم عبادته تعالى، وكون الخطاب للمؤمنين يوجب كون المثل المضروب لأجلهم ورجوع سائر الخطابات التشريعية فيما قبل الآية وما بعدها متوجهة إليهم، وربما قيل: إنَّ الخطاب لعامة الناس أعم من المؤمن والكافر[41].

وقد أكّد بعض الباحثين أنَّ الخطاب في الآية الكريمة للمؤمنين، بدليل تقديم المفعول به (إيَّاه) على الفعل والفاعل، الذي أفاد الحصر، أي: إن كنتم تعبدون الله وحده، وعبادة الله وحده مختصة بالمؤمنين، وليست خطابا لكفار قريش، لأنهم يُشركون مع الله سبحانه وتعالى، وبهذا يتبين ضعف من زعم أنَّ الخطاب لكفار قريش، بسبب تقديم المفعول به الذي يدل على تخصيص الله تعالى بالعبادة[42].

القصر بالوضع اللغوي (الأداة):

من المواضع التي يتعين فيها فصل الضمير أن يكون محصورا، ومن طرق الحصر وأدواته النفي مع الاستثناء كما في قوله تعالى: ﴿وقَضَى ربُّك أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء 23]، فعدل عن الضمير المتصل إلى الضمير المنفصل لوقوع الضمير محصورا بعد إلا، والغرض منه تخصيص الحكم في الكلام ونفيه عن سواه، ويُعدُّ القصر في الآية الكريمة من قبيل القصر الحقيقي، وهو أن يختص المقصور عليه بحسب

الحقيقة والواقع، وباعتبار طرفيه هو من قبيل قصر الصفة على الموصوف، أي أن تحبس صفة العبودية لله، فتختص به ولا يتصف بها سواه.

ومثله في قوله تعالى: ﴿إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [يوسف 40]، أي أمر الله سبحانه وتعالى أن توحدوه بالعبادة ونهى أن تشركوا معه غيره؛ لأنه المستحق للعبادة وحده فهو خالقكم ورازقكم ومحييكم ومميتكم، وقد دلّت عليه الحجج والبراهين، فجاء القصر في الآية الكريمة بالوضع اللغوي (الأداة)، بخلاف التقديم في الآيات السابقة فقد دلَّ على القصر بطريق الذوق والفكر الصائب.

ويعد القصر من ضروب الإيجاز، وهو أعظم ركن من أركان البلاغة، ومن الأساليب الخبرية، وعادة ما يأتي القصر بالنفي والاستثناء عند البلاغيين لأمرٍ يُنكرُه المخاطب أو يشكُّ فيه أو منزَّل هذه المنزلة، والغاية من القصر تنحصر في تمكين الكلام وتقريره في الذهن.

وقوع الضمير تابعًا لكلمة تفصل بينه وبين عامله لغرض يقتضيه السياق:

ومن مواضع فصل الضمير أن يكون الضمير تابعًا لكلمة تفصل بينه وبين عامله، كما في قوله تعالى: ﴿وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنِ اتَّقُوا اللَّهَ﴾، [النساء 131]، فمن المعربين من يُعربه عطفا على الاسم الموصول (الَّذين)، ومنهم مَن يعربه مفعولا به لفعل محذوف، وكان من الممكن أن يُقال: ولقد وصيناكم والذين أوتوا الكتاب من قبلكم، حتى لا ينفصل الضمير، لكن لمَّا كان الذين أوتوا الكتاب سابقين علينا كان مقتضى الترتيب أن يُقدَّموا، كما أنَّ مَن سَبق غيره في المرتبة فإنّه يُقدم عليه، كما أن الذين أوتوا الكتاب ليسوا أحسن منا، ولكنهم أسبق منَّا زمنًا، فالآية تشير إلى ما وصَّى به الأولين والآخرين[43].

وفي قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ﴾ [الممتحنة 1]، عطف ضمير النصب (الرسول)، وكان بالإمكان أن يقول: يخرجونكم والرسول، ولكنه قدَّم رتبة النبي عليه الصلاة والسلام؛ لئلا يكون تابعا لغيره، لأن إخراج الرسول (عليه الصلاة والسلام) أعظم منكرًا من إخراجهم، وفي هذه الحالة يتعين انفصال الضمير، ولا يجوز الإتيان به متصلا لوجود واو العطف، ولو أتى به متصلا لاتصل بعامله، وهذا ممتنع مع وجود الواو.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُم مِّنْ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِيَّاهُمْ﴾ [سورة الأنعام 151]، عطف الضمير (إيَّاهم) على الضمير المنصوب (الكاف) في (نرزقكم)، وعطف الضمير مما يوجب نصبه، وهنا تخاطب الآية الكريمة الفقراء دون الأغنياء وتنهاهم عن قتل أولادهم بسبب الفقر، فقدّم ضمير الآباء على ضمير الأولاد (نرزقكم وإيَّاهم)، لأن الإملاق الدافع للقتل، فقدَّم الإخبار بأنَّ الله هو رازقهم، وكمل بأنه رازق أولادهم.

أمَّا عطف الضمير (إيّاكم) في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَقْتُلُواْ أَوْلادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلاقٍ نَّحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُم﴾ [سورة الإسراء 31]، على الهاء في (نرزقهم) فالخطاب هنا للأغنياء، فالآية تنهاهم عن قتل أولادهم خوفًا من حدوث الفقر، فلذلك قدَّم الإعلام بأنَّ الله رازق الأبناء، وكمّل بأنه رازق آبائهم.

يقول أبو حيّان: "جاء التركيب في الأنعام (نحن نرزقكم وإيّاهم)، وفي الإسراء (نحن نرزقهم وإيَّاكم)، فيمكن أن يكون ذلك من التفنن في الكلام، ويمكن أن يكون حصول الإملاق للوالد لا توقعه وخشيته، وإن كان واجدًا للمال فبدأ أولا بقوله (نحن نرزقكم) خطابًا للآباء وتبشيرًا لهم بزوال الإملاق، وإحالة الرزق على الخلاّق، أمّا في الإسراء فظاهر التركيب أنهم موسرون، وأنَّ قتلهم إيّاهم إنما هو لتوقُّع حصول الإملاق والخشية منه[44].

فتقديم ضمير الآباء في الأنعام على ضمير الأبناء؛ لإن الإملاق دافع للوأد، فأخبر الله تعالى بأنه رازقهم ثم رازق أبنائهم، أمّا في الإسراء فالإملاق هو المخشي وقوعه، والمتوقع إملاق البنات؛ فقدَّم الإعلام بأن الله رازق الأبناء وأكمل بأنه رازق آبائهم.

ومما يوجب فصل الضمير للعطف أيضا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُم مِّن قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾، [الأعراف 155]، فبدأ بضميرهم؛ لأنهم الذين أخذتهم الرجفة، فماتوا أو أغمي عليهم، ولم يمت موسى (عليه السلام) ولا أغمي عليه، ولم يكتفِ بقوله: (أهلكتهم من قبل)، حتى أشرك نفسه فيهم، وإن كان لم يشركهم في مقتضى الإهلاك، فلم يقل: (أهلكتنا)، أو أراد التفرقة بين الإهلاكين؛ لأن إهلاك السبعين لأجل سكوتهم على عبادة العجل، وإهلاك موسى قد يكون لأجل أن لا يشهد هلاك القوم، وقد خشي موسى أنَّ الله يهلك جميع القوم بتلك الرجفة، لأن سائر القوم أجدر بالإهلاك من السبعين[45].

كما عطف الضمير في قوله: ﴿اللَّهُ يَرْزُقُهَا وَإِيَّاكُمْ﴾ [العنكبوت آية 60]، إذ قال قبل ذلك: (وكَأَيِّن من دَابَةٍ لا تَحْمِلُ رِزْقَهَا)، وفيه استدلال على ضمان رزق المتوكلين من المؤمنين، ففي التمثيل تقريبٌ بضمان رزق الدَّواب الكثيرة التي لا تسير في الأرض لا تحمل رزقها، ويأتي الاستئناف البياني في قوله تعالى: (الله يرزقها وإيَّاكم)، قرينة على هذا الاستعمال، لذلك عطف (وإيَّاكم) على ضمير (دابة)، والمقصود التمثيل في التيسير والإلهام للأسباب الموصلة، فلا يرزق تلك الدواب الضعاف إلا الله، ويرزقكم أيضا أيُّها الأقوياء[46].

ومن العطف أيضًا قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ قُلِ اللَّهُ وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ 24]، فمعنى قوله تعالى: (إنَّا أو إيَّاكم لعلى هدى أو في ضلال)، أي: إحدى الطائفتين منا ومنكم على الهدى مستعلية عليه، أو في ضلال مبين منغمرة فيه، واتفق المفسرون على أنَّ هذا الكلام يقوله مَنْ تبيَّن له الحق، واتضح عنده الصواب، وجزم بالحق الذي هو عليه وبطَلَ ما عليه خصومه، ويُعرَف عند البلاغيين بالاستدراج، وهو "فنٌ يعتبر من البلاغة محورها الذي تدور عليه؛ لأنه يستدرج الخصم، ويضطره إلى الإذعان، والتسليم، والعزوف عن المكابرة، واللجاج، فإنه لما ألزمهم الحجة خاطبهم بالكلام المنصف"[47]، و(أو) حرف عطف على بابها عند البصريين، فمن معانيها الإباحة، والتخيير، والشك، وقد تعني الإضراب، وتعني الإبهام وهو المعنى المراد في الآية الكريمة، وذكر بعض المفسرين أنَّ (أو) هنا بمعنى الواو، ولكن النحاة ذكروا أنها لا تكون بمنزلة الواو ولا حاجة لإخراجها من موضوعها[48].

الخاتمة:

استنادًا إلى ما تقدّم، تنحصر دلالة الإتيان بضمير النصب منفصلا في النقاط الآتية:

- القصر والاختصاص، والعناية والاهتمام بالضمير، واختير من طرق القصر تقديم الضمير على عامله، والقصر بالوضع اللغوي، وهو القصر باستخدام أداة النفي مع الاستثناء.
- مجيء الضمير تابعًا لكلمة تفصل بينه وبين عامله؛ لأغراض يقتضيها المقام.
- اجتماع ضميرين منصوبين متساويين في درجة التعريف، فدلالة كلٍّ منهما للغائب، فوجب فصل الضمير الثاني.

المصادر والمراجع:

- إعراب القرآن وبيانه، محي الدين الدرويش، دار ابن كثير للطباعة والنشر/ دمشق، ط 6، 1999م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع/ القاهرة.
- البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي (محمد بن يوسف ت 745هـ)، دراسة وتحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط 2، 2007م.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور (محمد الطاهر بن محمد ت1393هـ)، الدار التونسية للنشر، 2007م.
- التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني، سامي وديع عبد الفتاح شحادة القدومي، دار الوضاح/ الأردن – عمان.
- تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)، الطبري (أبو جعفر محمد بن جرير ت 310هـ)، تحقيق: أحمد عبد الرازق البكري وآخرون، دار السلام/القاهرة، ط1، 2005م.
- تفسير القرآن، لابن عثيمين (أبي عبد الله محمد بن صالح العثيمين ت 2001م)، دار ابن الجوزي/ السعودية، ط1، 2009م.
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، الرازي (فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر ت 605هـ)، دار الفكر/ القاهرة، ط1، 1981م.
- الخصائص، ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني ت 392هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية/ القاهرة، ط2.
- الدر المصون في علوم الكتاب، السمين الحلبي (أحمد بن يوسف بن عبد الدايم ت 756هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخلاط، دار القلم/ دمشق،
- دلائل الإعجاز،الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ت471هـ)، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي/ القاهرة، ط5، 2004م.

- روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الألوسي (أبو الفضل شهاب الدين السيد محمود البغدادي ت 1270هـ)، إدارة المطبعة المنيرية، دار إحياء التراث/ بيروت.
- شرح ابن عقيل، ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله العقيلي الهمداني ت 769هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع/ القاهرة، 2004م.
- شرح التسهيل، ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجياني الأندلسي ت 672هـ)، تحقيق: أحمد السيد سيد أحمد، المكتبة التوفيقية/ القاهرة، ب ت.
- شرح الرضي على الكافية، الرضي (محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي ت 686هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، 1978م.
- شرح شذور الذهب، ابن هشام (أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف الأنصاري ت 761هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع/ القاهرة، 2009هـ.
- شرح المفصل، ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش ت 643هـ)، مكتبة المتنبي/ القاهرة.
- الضمائر في اللغة العربية، جبر محمد عبد الله، دار المعارف/ الإسكندرية، 1980.
- الفوائد والقواعد "شرح اللمع"، الثمانيني (أبو القاسم عمر بن ثابت ت 442هـ)، تحقيق: عبد الوهاب حكلة، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط 1، 2002م.
- الكافي في شرح الآجرومية، أيمن أمين عبد الغني، دار التوفيقية/ القاهرة،2011م.
- الكتاب، سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت 180هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي/ القاهرة، 1968م.
- الكشاف، الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر الخوارزمي ت 538هـ)، تعليق: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة/ بيروت، ط 2، 2005م.
- اللباب في علوم الكتاب، ابن عادل (أبو حفص سراج الدين عمر بن علي الحنبلي الدمشقي ت 775هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية/ بيروت، ط1، 1998م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، تمّام حسّان، عالم الكتب/القاهرة، ط 5، 2006م.
- لسان العرب، ابن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل ت 711هـ)، طبعة مراجعة ومصححة، دار الحديث/ القاهرة، 2003م.
- لمسات بيانية في نصوص من التنزيل، د. فاضل السامرائي، دار عمار/ عمان، 2003م.
- مقاييس اللغة، ابن فارس (أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني ت 395هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر/ القاهرة، 1979م.
- الميزان في تفسير القرآن، محمد حسين الطباطبائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات/ بيروت، ط1، 1997م.
- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف/ القاهرة، الطبعة الخامسة، ب ت.

- همع الهوامع، السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر ت 911هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار ال
- كتب العلمية/ بيروت، ط 2، 2006م.

الحواشي:

[1] – النحو الوافي 273/1.
[2] – مقاييس اللغة 371/3.
[3] – لسان العرب 5/ 527.
[4] – شرح شذور الذهب ص168.
[5] – شرح التسهيل 1/ 133.
[6] – ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك 1/ 77، النحو الوافي217/1، الكافي في شرح الآجرومية ص 335.
[7] – الكتاب 80/2.
[8] – الكتاب، 2/ 77– 78.
[9] – الضمائر في اللغة العربية ص 92.
[10] – ينظر اللغة العربية معناها ومبناها ص86 وما بعدها.
[11] – شرح المفصل 84/3.
[12] – الكتاب، 6/2
[13] – شرح المفصل، 3/ 85.
[14] – ينظر: النحو الوافي 1/ 221، الكافي في شرح الآجرومية، 335 وما بعدها
[15] – ينظر الكتاب 279/1، شرح المفصل 3/ 98 وما بعدها، شرح الرضي على الكافية 425/2، همع الهوامع 205/1 وما بعدها.
[16] – همع الهوامع 206/1.
[17] – الخصائص 193/2.
[18] – الفوائد والقواعد "شرح اللمع"، الثمانيني، ص 421.
[19] – شرح ابن عقيل 49/1.
[20] – السابق 50/1.
[21] – البيت للفرزدق، خزانة الأدب 288/5، الخصائص 307/1، شرح ابن عقيل 49/1.
[22] – البيت بلا نسبة في الهمع 211/1.
[23] – ينظر النحو الوافي 276/1.
[24] – شرح ابن عقيل 52/1.
[25] – اللباب في علوم الكتاب 222/10.
[26] – دلائل الإعجاز ص 104.
[27] – ينظر التحرير والتنوير 183/1 وما بعدها.
[28] – التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) 247/1.
[29] – روح المعاني، في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني 1/ 90.
[30] – الكشاف ص 28– 29.
[31] – لمسات بيانية في نصوص من التنزيل ص 55.
[32] – التحرير والتنوير 21/ 156.
[33] –دلائل الإعجاز ص 107.
[34] – التحرير والتنوير 1/ 454.
[35] – الكشاف ص 73.

[36] – إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين الدرويش 94/1.

[37] – ينظر الدر المصون في علوم الكتاب 629/4.

[38] – التحرير والتنوير 1/ 469.

[39] – الكشاف، ص 822، البحر المحيط 153/7، التحرير والتنوير 22/22.

[40] – ينظر الكشاف ص 970.

[41] – ينظر الميزان في تفسير القرآن 364/12– 365.

[42] ينظر التفسير البياني لما في سورة النحل من دقائق المعاني ص 229.

[43] – ينظر تفسير القرآن، لابن عثيمين 308/2 وما بعدها.

[44]– البحر المحيط، 251/4، وينظر التحرير والتنوير 87/6.

[45] – ينظر البحر المحيط،399/4.

[46] – ينظر الكشاف، ص 822، البحر المحيط 7/ 153، التحرير والتنوير 25/22.

[47] – إعراب القرآن الكريم وبيانه، محي الدين 235/6.

[48] – ينظر البحر المحيط 268/7، تفسير الطبري (جامع البيان عن تأويل آي القرآن) 6756/8.